مقتطفات من بيانات الشجب والاستنكار لقرار الغاء المادة "50" من قانون انتخابات مجالس المحافظات والتي اصدرتها التنظيمات والمؤسسات القومية والوطنية العراقية في الوطن والمهجر والتي حصلت "بهرا" على نسخ منها من خلال موقعها الالكتروني E-Mail: bahra@zowaa.org

ادناه النص الكامل للبيان الذي اصدرته الحركة الديمقراطية الآشورية حول الغاء المادة من قانون انتخابات مجالس المحافظات..

بيان

مرة اخرى يتعرض شعبنا الى الاقصاء والاجحاف بهدف احتوائه ومصادرة ارادته الحرة في انتخاب ممثليه، اذ بعد ان كان مجلس النواب قد صادق على مقاعد محجوزة "كوته" لشعبنا الكلداني السرياني الآشوري "وكذلك الايزيدية والشبك" وفق المادة "50" من قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في 22/تموز/2008، جاء نقض رئاسة الجمهورية للمادة "50" مخيبا للآمال ومتناقضا اصلا مع حجة النقض التي خصت المادة "24" منه، واستناده في النقض على ذرائع غير دقيقة ومنها عدم وجود معايير. وفي اي من مفاصل الدولة العراقية اليوم توجد معايير؟.

وعلى ضوء ذلك شكل مجلس النواب لجنة مختصة للنظر في النقض، كما وقدم ممثل شعبنا النائب يونادم كنا رداً فند فيه تلك الحجج والذرائع، واستناداً الى ذلك تبنت اللجنة البرلمانية المختصة رأينا، ونقضت نقض الرئاسة فيما يخص المادة "50"، كما وعالجت جميع فقرات النقض الاخرى عدا قضية كركوك التي احيلت الى اللجنتين المختصتين، ونظاميا كان عليها ان تعالج الاختلاف حول كركوك وحسب، الا انها خرقت النظام الداخلي للمجلس من خلال تنبيشها كل فقرات النقض، وجاءت بما يخالف ما تم الاتفاق عليه في اللجنة النيابية المختصة، والذي بالتالي ادى الى الغاء المادة "50" من القانون، مستندين "في الظاهر" الى خلفية الاختلاف على امكانية منح الايزيدية والشبك مقاعد محجوزة من عدمه.

اننا اذ نعبر عن ارتياحنا على التوافق الحاصل لتأجيل انتخابات كركوك وعدم جعلها الشماعة التي علقت عليها عرقلة عملية الانتخابات، كما ونعبر عن سرورنا لتضمين القانون تمثيل المرأة في المجالس بكونه لا تقل عن 25% والذي يعتبر الى جانب احترام وضمان حقوق القوميات الاصيلة والاقليات الدينية المؤشر الاهم للنظام الديمقراطي التعددي، الا ان الغاء المادة "50" وبأصوات الاغلبية في مجلس النواب، فأنه عمق خيبة الامل لدى معظم العراقيين الاحرار وخاصة لدى ابناء شعبنا والاقليات الدينية التي كانت اصلا مظلومة ومتعرضة الى التهميش والاقصاء من معظم مرافق الدولة المهمة، فامسى ذلك في ظل التهجير والتشرد والعنف والمحاصصة الحزبية والطائفية وكأنها سياسة مبرمجة من لدن الكتل والاحزاب المهيمنة على السلطة لأبعادها من المشاركة في السلطة او الاستحواذ على قرارها، ولم يكن هذا القرار الاول في المنحى الاقصائي، اذ تواصلت هذه السياسة منذ تشكيل الكابينة الاخيرة عام 2006، وكذلك اقصاؤنا من المفوضية العليا للانتخابات، مما دفع بممثل شعبنا لمقاضاة رئاسة مجلس النواب لدى المحكمة الاتحادية وذلك لخرق مجلس النواب قانون المفوضية العليا للانتخابات.

ونود ان نبين بأن دور الامم المتحدة ومن خلال ممثلها لدى اللجان المختصة لم يكن شفافا، بل سلبيا فيما يخص المادة "50"، مع تقييمنا للدور الايجابي للسيد ديمستورا في حلحلة العقد وتقريب وجهات النظر في قضية كركوك وضمان مشاركة المرأة، ونشير الى الاستجابة السلبية للمفوضية العليا للانتخابات التي استصعبت تنفيذ هكذا تشريع مستندة على معلومات غير دقيقة مقدمة من بعض اعضاء اللجان المختصة قبل اقرارها، وبعد الذي جرى من مواقف مجحفة، اكد السيد رئيس مجلس النواب والسيد ديمستورا في المؤتمر الصحفي المتلفز -والذي شارك فيه النائبان يونادم كنا وابلحد افرام- على تصميمهم لمعالجة هذا الخطأ والاجحاف عاجلا.

ان حركتنا الديمقراطية الآشورية تؤكد شجبها لقرار مجلس النواب بالغاء المادة "50" من قانون انتخاب مجالس المحافظات، وتناشد رئاسة مجلس النواب والكتل النيابية الصديقة في الحكومة لمراجعة مواقفها، وتدعوها لتعضيد ومساندة مطالبنا لمعالجة هذا الاجحاف عبر استصدار قانون ملحق عاجلا يضمن مشاركة شعبنا في هذه المجالس، وندعو الامم المتحدة لتحمل مسؤولياتها -كما عهدناها- والقيام بدورها بشفافية في الدفاع عن حقوق المكونات القومية والاقليات الدينية والاعتماد على كادر محايد بعيد عن التعصب القومي والديني.

ختاما ان حركتنا اذ تحيي جميع من وقف ويقف مع قضايانا العادلة في العراق الجديد كما وتتفهم الغضب العارم والشعور بخيبة الامل لدى جماهير شعبنا الابية، فأنها تتعهد بمواصلة جهودها على كافة الصعد لازالة هذا الحيف والاجحاف وتحقيق المطالب المشروعة لشعبنا.

بغداد 27/ايلول/2008
المكتب السياسي
الحركة الديمقراطية الآشورية

بطريركية الكنيسة الشرقية القديمة/ قسم الإعلام

بعث قداسة البطريرك مار أدي الثاني رئيس الكنيسة الشرقية القديمة في العراق والعالم برقية إلى مجلس رئاسة جمهورية العراق ومجلس النواب والممثل الخاص للأمم المتحد في العراق عبر من خلالها عن استنكاره لما تعرض له المسيحيون في العراق إلى جانب ما اصطلح على تسميته بالأقليات الأخرى والقوميات الصغيرة من إقصاء وتهميش لحقهم في المشاركة في بناء العراق الجديد، بعد أن تم إلغاء هذا الحق من خلال حجب حرية اختيار ممثليهم في مجالس المحافظات والأقضية والنواحي وفق صيغة قانون الانتخابات التي تم إقرارها مؤخرا وتم فيها إلغاء الفقرة الخاصة بهذا الحق والمتمثلة بتحديد مقاعد بنسبة معينة لهم في هذه المجالس.

وأدنا نص البرقية:

السادة أعضاء مجلس الرئاسة العراقي.. الموقرون
السادة في رئاسة مجلس النواب واللجان المعنية فيه.. الموقرون
السيد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق.. الموقر
سلام الله وبركته للجميع..

إننا، كرئيس إحدى الطوائف المسيحية في العراق، نعرب عن استنكارنا للغبن الذي لحق بالمسيحيين في هذا البلد الذي هو وفق امتدادهم القومي.. موطنهم منذ فجر الحضارات، وما تعرضوا له أخيرا، إلى جانب من اصطلح على تسميتهم بالأقليات الأخرى والقوميات الصغيرة من إقصاء وتهميش لحقهم في المشاركة في بناء العراق الجديد، بعد أن تم إلغاء هذا الحق من خلال حجب حرية اختيار ممثليهم في مجالس المحافظات والأقضية والنواحي وفق صيغة قانون الانتخابات التي تم إقرارها مؤخرا وتم فيها إلغاء الفقرة الخاصة بهذا الحق والمتمثلة بتحديد مقاعد بنسبة معينة لهم في هذه المجالس.

نحن في الوقت الذي تغمرنا فيه السعادة والسرور ونبارك كل خطوة إيجابية يتم تحقيقها في العراق من أجل بناء البلد على أسس ديمقراطية تعددية سليمة تحقق الأمن والاستقرار فيه وتوفر لأبناء شعبه كل مقومات العيش الكريم، فإننا نبدي ألمنا وشجبنا لتغييب وإقصاء مكون أساس من مكوناته الأصلية عن جانب مهم من عملية البناء السياسي والاقتصادي والتنموي فيه والذي تمثل أخيرا بحرمانه من اختيار ممثليه في الانتخابات المشار إليها.

وبهذه المناسبة نؤكد على ما هو ثابت ومعروف، وهو أن الديمقراطية لا تعني أن تقوم الأغلبية بتهميش وإقصاء الأقلية، وإن ضمان حقوق القوميات الصغيرة في كل بلد هو أساس الديمقراطية الصحيحة.. والذي يقوم ضمن ما يقوم عليه، على العدل والمساواة ونشر ثقافة التآخي والشراكة الوطنية.

ومن هنا نتوجه إليكم.. مع كل التقدير والاحترام للجهود المبذولة في هذا الشأن، لتدارك ما حصل ورفع هذا الغبن الذي لحق بهذا المكون الأصيل الذي لم تقل تضحياته في أية مراحل من المراحل عن تضحيات باقي المكونات الدينية والقومية من أخوتنا في الوطن.. أبناء شعبنا العراقي الكريم، داعين إلى اتخاذ السبل القانونية وفق الدستور لإعادة وضمان حق القوميات الصغيرة في العراق في اختيار ممثليها بحرية في أية انتخابات يشهدها الوطن.. مبتهلين إلى الله عز وجل أن يوفق كل الجهود الخيرة التي تبذل من أجل رفعة العراق وشعبه ومن أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار فيه.. وليبارك الله الجميع.. آمين.

البطريرك: أدي الثاني
رئيس الكنيسة الشرقية القديمة
في العراق والعالم
26 أيلول 2008

بيان من رئيس اساقفة كركوك للكلدان

الى رئاسة مجلس النواب العراقي
الى ممثل الامم المتحدة في العراق

بأسم مسيحيي كركوك الذين هم من العناصر المكونة للشعب العراقي و الذين اسهموا في ارساء تاريخه وحضارته، نناشد الحكومة العراقية ومجلس النواب وممثلية الامم المتحدة لكي تعود عن قرارها في الغاء القانون 50 المتعلق بحقوق الاقليات. ان شرعة الامم المتحدة التي وقعها العراق تقضي باحترام حقوق الاقليات. لذلك نطالب المسؤولين في العراق الجديد باحتضان الاقليات الدينية والاثنية واشراكها في السلطة والمسؤولية بحيث لا يشعر اي عراقي بكونه مهمشا او غير مرغوب فيه. كما ان مثل هذا القرار يدفع المزيد من المسيحيين الى الهجرة مما يفرغ البلاد من عناصر مخلصة ومقتدرة وماهرة تساعد عملية البناء و الاعمار.

المطران لويس ساكو
رئيس اساقفة كركوك للكلدان
ورئيس مجلس مسيحيي كركوك

بيان عن الحزب الاسلامي العراقي

تصريح صحفي صادر عن الحزب الإسلامي العراقي حول "حقوق المسيحيين والأقليات الأخرى في قانون انتخابات مجالس المحافظات"

انطلاقاً من إيمان الحزب الإسلامي العراقي بضرورة تمتع جميع العراقيين بكافة حقوقهم المدنية والسياسية بدون استثناء، فانه يدعو مجلس الرئاسة الموقر وجميع أعضاء مجلس النواب العراقي بإعادة تفعيل المادة "50" من قانون انتخابات مجالس المحافظات، إذ إن الحزب يعتقد بأن حقوق العراقيين من المسيحيين الكلدوآشوريين والسريان والعرب وبقية الأقليات الأخرى كالشبك والصابئة والآيزيديين لم تحظ بالعناية الكاملة والدراسة المستفيضة في مجلس النواب العراقي ولأسباب غير مقصودة، وبذلك نحقق التوافق المنشود ووحدة الصف والكلمة بين جميع العراقيين من أجل عراق موحد ومزدهر.

وكل عام والعراق والعراقيون بألف خير

المكتب الإعلامي

بيان من مجلس الاقليات العراقية

يشجب مجلس الاقليات العراقية بمكوناته السبعة الاساسية الاصيلة في النسيج العراقي المتآخي، الغبن الكبير والمتعمد بحجب مقاعد الكوتا المطلوبة "مرحليا"، بموجب المادة 50 من قانون انتخاب مجالس المحافظات. اننا نعتقد بان هذا القانون قد تم تمريره تحت ضغوط سياسية يراد بها غصب بعض الكتل الفئوية النافذة حقوق هذه الاقليات في تمثيل ابنائها بصورة حقيقية. وفي الوقت الذي نستهجن فيه ايضا، ما امكن تسميته بتحقيق النصر عند بعض الفئات المتبخترة بحذف هذه الفقرة في هذا القانون مثير للجدل، فاننا ندعو كافة المعنيين والجهات الساندة لحقوق الاقليات، بضمنها ممثلية الامم المتحدة والاتحاد الاوربي، وفرنسا بالذات التي ترأس دورته الحالية وكذلك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، للتفاعل ضد هذا الظلم الفاضح والضغط على اللاعبين النافذين في العملية السياسية، ومنهم اميركا التي نستهجن مباركتها لهذا القانون دون مراعاة لشعور ابناء الاقليات وحقهم في تمثيل جماعاتهم وفق منظور المشاركة الوطنية الكاملة في بناء الوطن وحرية المواطن.

ان العملية السياسية العرجاء الجارية حاليا بغياب الممثلين الحقيقيين للقوميات والاديان قليلة العدد نسبيا، من شأنها خرق كافة الاعراف الوطنية الصائبة وفتح شرخ جديد اخر يقيم لدكتاتورية من نوع جديد في عراق، ادّعى الجميع الخلاص فيه من دكتاتورية الحزب الواحد والحزب القائد. ان ما يجري اليوم على يد اللاعبين النافذين في الكتل المهيمنة على مال وحلال وسياسة البلاد والعباد، لا يمكن السكوت عنه، طالبين من مجلس النواب الموقر اعادة النظر فيه بشيء من العقلانية مع تواجد النيات المخلصة بضمان مشاركة حقيقية في العملية السياسية القائمة قيد النمو والتطور والاختبار. كما ندعو مجلس الرئاسة الموقر لوقفة وطنية مشرفة بنقض هذا القانون واعادة الحق لطالبيه وسط نداءات وطنية كثيرة.

ونحن نقول ونؤكد مرارا وتكرارا، ان المرحلة الراهنة بحساسية الوضع القائم، تقتضي انصاف هذه المكونات ريثما تستتب الاوضاع وتتضح معالم الديمقراطية الحقيقية عندما يدرك جميع المواطنين اهميتها وضرورتها في بناء وطنهم الجريح. وعند ذاك، لن ينفع بناء هذا الوطن غير المشروع الوطني المتكامل الذي فيه يمارس كل مواطن عراقي حريته في اختيار ممثليه، ليس على اسس دينية او مذهبية او عرقية او فئوية وتحت ضغوط واضحة، بل على اساس المواقف الوطنية المشرفة والكفاءة العلمية والاهلية السياسية والادارية والمهنية فحسب.

عراقنا الموحد الواحد، لن يبنيه غير اهله وابنائه المخلصين وليس المنتفعون المرحليون الجادون في تجزئته واضعافه بشتى الوسائل، ومنها ابعاد واقصاء المكونات الدينية والقومية قليلة العدد نسبيا، من حقها في المشاركة الفاعلة في العملية السياسية وفي تركيبة المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

مجلس الاقليات العراقية

تصريح صحفي للمنظمة الآثورية الديمقراطية

تلقى أبناء شعبنا الكلداني السرياني الآشوري في الوطن والمهجر بسخط واستياء بالغين، القرار الأخير لمجلس النواب العراقي بإلغاء المادة 50 من قانون انتخابات مجالس المحافظات، والتي تضمن حصة "كوتا" من مقاعد ست محافظات لممثلي شعبنا الكلداني السرياني الآشوري وبقية الأقليات القومية والدينية كاليزيد والشبك والصابئة وغيرها، والتي أقرت في 22 تموز الماضي. وذلك بحجج وذرائع واهية لا تقنع أحد.

وأثار هذا ردود فعل كبيرة لدى أبناء شعبنا، امتزجت بمشاعر الخيبة والإحباط جراء التواطؤ المكشوف بين الكتل النيابية الكبيرة على هضم حقوق القوميات الصغيرة، لاسيما شعبنا الذي يعتبر أحد أعرق مكونات العراق الأصلية.

إن المنظمة الآثورية الديمقراطية تعتبر أن هذا الإجراء القائم على ذهنية الإقصاء والاستئثار، يمثل تراجعا خطيرا عن الديمقراطية، ويتنافى مع مبادئ وروح الدستور الذي أقر مبدأ الشراكة الوطنية، وكفل حقوقا متساوية للعراقيين.

وفي الوقت الذي ندين ونستنكر بشدة هذا القرار فإننا ندعو البرلمان العراقي للعودة عن هذا القرار الخاطئ والمسيء للمسار الديمقراطي الموعود وبالوحدة الوطنية. كما ونناشد كافة أبناء شعبنا وقواه ومؤسساته القومية إلى التكاتف وتوحيد الصفوف والجهود للعمل معا من أجل المطالبة بتثبيت حقوقنا القومية المشروعة دستوريا.

26 أيلول 2008 ميلادية/ 6758 آشورية
المنظمة الآثورية الديمقراطية
المكتب السياسي

بيان من رئاسة طائفة الصابئة المندائيين في العراق والعالم

تابعنا باهتمام بالغ وقلق عميق مناقشات مجلس النواب العراقي وما تمخض عنها من اصدار لقانون انتخابات مجالس المحافظات الذي كنا نحن الصابئة المندائيين نأمل ونمني انفسنا بان يكون منصفا ويتناسب مع الدور الذي لعبته الاقليات القومية والدينية في بناء حضارة وادي الرافدين ماضيا وحاضرا، ولكن وللاسف الشديد نعلنها بكل صراحة بان القانون جاء مجحفا ومخيبا لآمال وتطلعات الاقليات ومؤشرا على انتهاك مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان في الاصرار على التهميش والاقصاء المتعمد وخصوصا وانه قد صدر من اعلى سلطة تشريعية في الدولة العراقية يفترض بها ان تكون ضامنة لحقوق جميع العراقيين على مختلف انتماءاتهم القومية والدينية والاثنية لا غامطة لها لكي تشعر الاقليات بان الوطن للجميع وعلى قدم المساواة. كما كنا نسمع عبارات التشجيع والاشادة والتطمين والوعود بضرورة مشاركة الاقليات في صنع القرار خلال زيارتنا المتكررة للمسؤولين في الحكومة ومختلف الكتل البرلمانية في مجلس النواب.

ان الاستمرار بهذا النهج سيؤدي حتما الى الاضرار بشكل عملي اولا بسياسة الحكومة الداعمة لعودة اللاجئين والمهجرين والمهاجرين من العراقيين ومنهم الاقليات الى الوطن، وثانيا الى خسارة العراق لعدد كبير من الكوادر العلمية والاكاديمية من ذوي الاختصاصات الدقيقة والثقافية من ابناء الاقليات التي تساهم في اعادة بناء الوطن على اسس حضارية متقدمة.

لذا ترجو رئاسة طائفة الصابئة المندائيين هيئة الرئاسة الموقرة اخذ دورها الحقيقي في اعادة التوازن الى قانون الانتخابات بضمان حقوق مشاركة الاقليات في بناء الدولة العراقية الجديدة.

رئاسة طائفة الصابئة المندائيين في العراق والعالم

بيان صادر عن الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والثقافية العراقية هولندا

نحن الموقعون ادناه من ممثلي القوى والأحزاب السياسية الوطنية والمنظمات الاجتماعية والثقافية العراقية في هولندا، نعلن عن رفضنا وانتقادنا لقرار مجلس النواب العراقي القاضي بالغاء المادة 50 من قانون انتخابات مجالس المحافظات الذي يعني بكل وضوح تهميش واقصاء شرائح عراقية اصيلة كالكلدو آشوريين السريان والصابئة وغيرهم من مكونات شعبنا العراقي من المشهد السياسي العراقي وحرمانهم من ممارسة حقهم الطبيعي الذي اقره لهم الدستور العراقي لعام 2005 . وفي الوقت الذي نقدر فيه تسارع القوى الوطنية العراقية المختلفة للتأكيد على رفض الخطأ الذي حصل تحت قبة مجلس النواب العراقي، بإلغاء الفقرة المعنية، والسعي الى تصحيح الأمر.

فإننا نؤكد للجميع بأن احترام الدستور و تطبيقه هو الفيصل في عمل الجميع وأن ماحدث هو خرق واضح للدستور يمكن أن يحرم شرائح مهمة من الشعب العراقي من حقوقها الأساسية و يعد تراجع خطير عن المشوار الديمقراطي الذي وعدنا به وفي ذات الوقت يمكن أن تستغله القوى المعادية للعملية السياسية في العراق الجديد. لذلك فإننا نناشد كل ابناء الرافدين الشرفاء من احزاب والقوى السياسية وأعضاء مجلس النواب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية عراقية كافة لوقفة وطنية مشرفة وتحمل المسؤولية بالعمل بجد و سرعة على تصحيح الخطأ.

ونذكر الجميع بأن احترام الدستور و تطبيقه يجب ان يكون هو الفيصل في عمل الجميع إننا نهيب بمجلس النواب ان يتراجع عن خطأ بإقرار المادة 50 من جديد ليعد له ذلك فضيلة سيعتز بها كل عراقي يهمه امر الوطن ومستقبله، اضافة الى ان هذا سيعد الخطوة الصحيحة في مشوار مسيرة الديمقراطية التي ننشدها جميعا.

إننا في الوقت الذي ندعم فيه العملية السياسية في العراق الديمقراطي الاتحادي نود الاشارة بان تطور العملية السياسية في العراق في هذه المرحلة هو محط اهتمام ومراقبة العالم الديمقراطي الحر فعليه نؤكد على ضرورة احترام الدستور والاحتكام إليه في حل الاختلافات في وجهات النظر و نشدد على ضرورة احترام حقوق وكرامة الإنسان خاصة تلك الحقوق التي ضمنها الدستور الجديد للعراق.

تقبلوا فائق الاحترام ووافر الشكر الموقعون:

الحركة الديمقراطية الآشورية -هولندا
المجلس الأعلى الإسلامي العراقي- مكتب هولندا
حزب الدعوة - هولندا
الاتحاد الوطني الكوردستاني-هولندا
الحزب الديمقراطي الكوردستاني
منظمة الحزب الشيوعي العراقي في هولندا
منظمة الحزب الشيوعي الكردستاني/منظمة كلدواثور في هولندا المنظمة الآثورية الديمقراطية - هولندا
الاتحاد الآشوري العالمي
ملتقى الانصار - البيشمركة في هولندا الجمعية الآشورية هولندا
اللجنة الخيرية الآشورية-هولندا مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق-هولندا مؤسسة اسيريا لحقوق الانسان-هولندا
اتحاد طور عبدين اتحاد الشبيبة الآثورية - هولندا
نادي بث نهرين
نادي طور عبدين
نادي نينوى

المثلية العليا للسكان الأصليين الأوائل والأقليات العراقية

ببالغ الأسف والمرارة تتجرع الأقليات العراقية في كل يوم من أيام التجربة الديمقراطية الموعودة في عراقنا الجديد لمزيد من الخيبة والخذلان، خصوصا في ضل انهيار مصداقية المشرعين القابعين تحت سقيفة البرلمان العراقي ممن سبق وأن أقسموا بالتعهد على رعاية حقوق المكونات العراقية وحمايتها من منطلق العدل والمساواة ومن دون أي شكل من أشكال التمييز وطبقا لمبادئ الدستور العراقي الذي أمسى هو الآخر امتدادا طبيعيا متوارث لثقافة الناسخ والمنسوخ بازاء الآخر والتي لطالما دفعت أجيلا من الأقليات الدينية العراقية أثمانا باهظة من الازدراء والتبخيس والإقصاء وغير ذلك من جميع أشكال المآسي على مذبح الانتماء والهوية والمعتقد. ولعل من المفيد في هذا الصدد أن نذكر بأن أغلب الإخوة في برلمان اليوم وغدا لطالما وقف المتشددون منهم مواقف تتسم في العادة بالخطينة الوطنية كما يجدر وصفها كونها تحض باستمرار على هدر حقوق الأقليات ومصادرة وإنكار هذه الحقوق على أهلها من دون وجه حق،على خلاف المبادئ التي بشر بها الدستور العراقي الجديد الذي سنوه بأيديهم ومن ثم انتهكوه على الرغم من كرامته وهيبته التي انعدم ذكرها على أرض الواقع خصوصا بعد استمراء ومصادرة المادة 50 المعنية بحقوق الأقليات العراقية واستحقاقاتهم في انتخابية مجالس المحافظات والمجالس المحلية. وتأتي هذه القرصنة كدليل قاطع وسافر على انتهاك حرمة الدستور بوصفه حق وطني ينبغي أن يحضا بقداسة من نوع ما.!

ومن هنا وعلى الرغم من كل ما أسلفنا فإن صلة الأقليات العراقية لا زالت موصولة وراسخة بوثاق متين في همة ممثلي القوى الوطنية في داخل قبة البرلمان وعليه فإننا نناشد هذه الفئة من الأخيار ونعقد العزم بهمتهم في الوقوف مع إخوانهم من الأقليات العراقية وقفة وطنية مشرفة بغية نيل حقوقهم من خلال التمسك بالمادة 50 وإبقاءها حيز التطبيق والعمل بموجبها.

كما وأنه من المناسب وضع التوصيات التي يراها ممثلوا الأقليات العراقية ضرورية لتعزيز حقوقهم في انتخابات المجالس وعلى النحو التالي:

1- نظرا لهجرة الأغلبية الساحقة من الأقليات العراقية بسبب عمليات التطهير والإبادة المعروفة لدى الجميع فإنه ومن باب أولى ينبغي تعويضهم بشكل موضوعي وجاد من خلال تيسير سبل انخراط الكفوئين وأصحاب الخبرة وكل من لديه الاستعداد للترشيح لمجالس المحافظات والمجالس البلدية واعتبارهم من هذا المنطلق حالة خاصة يستحقون بموجبها نيل حقوقهم بعيدا عن صناديق الاقتراع والتنافس وعدم إملاء الشروط التقليدية الأخرى على أيا من مرشحيهم مهما كان وضعه القانوني.

2- وضع لجنة خاصة يستحسن أن تكون برلمانية لمتابعة وتفعيل الفقرة أعلاه وعدم إناطة الأمر بيد القيادات والمراجع النخبوية التابعة للأقليات كونها أغلبها يفتقر للأهلية والمقبولية المناسبتين من قبل أتباعهم بسبب انصرافهم لمصالحهم الشخصية وتركهم لأمور رعاياهم لتصل إلى ما هي عليه من دعة وتذمر ونتائج مأساوية في كل مايتصل بحاجاتهم وحرياتهم الأساسية المتعلقة بوجودهم الإنساني وانتمائهم الوطني.

3- إن الممثلية العليا للسكان الأصليين الأوائل والأقليات العراقية إنما تناشد المراجع الدينية الموقرة من أجل أخذ دورها الوطني والإنساني ومن خلال دعمها لهذه التوصيات واعتبارها تكليف شرعي بوصفها حق لفئات وطنية مستضعفة انطلاقا من كون حماية حقوق الأقليات تعد معيارا قيمي وأخلاقيا لعدالة دين الأغلبية التي هي في ذمة المراجع الدينية العراقية بصفة عامة وتامة.

الممثلية العليا
للسكان الأصليين الأوائل والأقليات العراقية

بيان شجب واستنكار من الحركة الديمقراطية الآشورية فرع استراليا ونيوزيلندة

مرة أخرى يتعرض شعبنا الكلداني السرياني الآشوري في العراق الى الاقصاء والتهميش بهدف مصادرة أرادته الحرة في انتخاب ممثليه وذلك بالقرار الجائر الذي أتخذه مجلس النواب العراقي في جلسة 2008/9/24 بالغاء المادة "50" من قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضيه والنواحي.... وهكذا أقحمت الكتل السياسية والاحزاب الكبيرة سياستها العنصرية والطائفية في محاولة اخرى لاستئصال وجودنا وتراثنا القومي والحضاري في أرض الآباء والاجداد عراق الرافدين.

ان مثل هذه القرارات الجاحفة تعد خرقا واضحا لمبادى الدستور العراقي وللمادة "125" من الدستور والتي تضمن حقوقنا المشروعة في العراق الجديد.. كما يعد ضربة صارخة لمبادي الديمقراطية والشراكة والتعايش المشترك بين الاطياف المختلفة لقوميات وأديان شعبنا العراقي مما سيعمق جروح الوطن ويهدد مستقبل التعايش المشترك لابناءه ويزيد من نزيف الهجره والمهجرين وخاصة للقوميات والطوائف الاصلية. أن حركتنا الديمقراطية الآشورية/ فرع استراليا ونيوزيلندة بكافة كوادرها واعضاءها ومؤازريها وجماهير شعبنا في استراليا ونيوزيلندة تستنكر بشدة قرار مجلس النواب العراقي والخاص بالغاء المادة "50" من قانون انتخاب مجالس المحافظات، وتناشد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئاسة مجلس النواب في جمهورية العراق وممثل الامين العام للامم المتحدة في العراق السيد ديمستورا والكتل النيابية والاحزاب السياسية العاملة في العراق لمراجعة واعادة النظر في هذا القرار الخاطىء ونطالبهم باعادة المادة "50" الى القانون اعلاه أو اصدار قانون ملحق يضمن حقوق المكونات القومية والاقليات الدينية في العراق الديمقراطي الجديد.

الحركة الديمقراطية الآشورية
فرع استراليا ونيوزيلند